



منشور مالي رقم (٩) لعام ٢٠١٧م
بشأن ضوابط استئجار المباني للوحدات الحكومية

الموقرين

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين

أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين / المحترمين

بالإشارة إلى:

- المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/١) الصادر بتاريخ ٢ ربیع الثاني ١٤٢٨هـ الموافق ٢٠١٧/١م بالتصديق على الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ٢٠١٧م.
- الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة لموازنة عام ٢٠١٧م المتضمنة تخفيض كافة العقود الخدمية بنسبة لا تقل عن (١٠%).
- المنشور المالي رقم (٣) لعام ٢٠١٥م الصادر من هذه الوزارة بتاريخ ١٢/٧/٢٠١٥م بشأن تخفيض كلفة إيجارات المباني.

ولتحقيق الترشيد المطلوب في جانب إيجارات المباني، فإن وزارة المالية تؤكد لكافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة تخفيض كلفة الإيجارات من خلال

العمل بالآتي:

أولاً: مراجعة المساحات المستأجرة بما يتناسب مع الاحتياج الفعلي لتحقيق الاستغلال الأمثل للمساحة المستأجرة.



ثانياً: أن لا يزيد سعر إيجار المتر المربع عن مبلغ (٥) ريالات عمانية كحد أقصى، على أن يحدد سعر المتر المربع تبعاً للموقع الجغرافي للعقار المستأجر والغاية من استخدامه.

إن عدم الالتزام بالإجراءات الواردة أعلاه يعد مخالفة مالية وفقاً للمادة رقم (٤١) من القانون المالي.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في: ٢٠١٧/٥/١١
الموافق: ١٤٣٨/٨/٦ هـ

نسخة مع التحية إلى:

- | | |
|--------|--|
| الموقر | معالي السيد / وزير ديوان البلاط السلطاني |
| الموقر | معالي الفريق أول / وزير المكتب السلطاني |
| الموقر | معالي الشيخ / الأمين العام لمجلس الوزراء |
| الموقر | معالي الشيخ / رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة |